مقابلة

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

لجنة تحديث قانون البلديات تواصل مناقشته برّو: اقتراحات نحو اللامركزية الإدارية الموسّعة

تتابع اللجنة الفرعية المنبثقة من لجنة الدفاع الوطني والداخلية جلساتها لتحديث قانون البلديات الصادر في العام 1977 بتوقيع الرئيس الياس سركيس، ومشاركة نواب ورؤساء بلديات والمدير العام للادارات والمجالس المحلية وممثل عن وزير الداخلية، وحسمت النقاش في 100 مادة، فيما تركت المواد الاخرى معلقة للجلسات المقبلة لانها تحتاج الى تشاور سياسي

ليست المرة الاولى التي يشهد فيها قانون البلديات تعديلات على مواده، بمعنى ان التاريخ العريق للنظام البلدي لم يقابله استقرار تشريعي، بحيث بلغت التشريعات اكثر من 15 قانونا بلديا، ومعظمها صدرت بمراسيم اشتراعية، فغابت عنها مناقشات وابحاث اللجان النيابية حتى لفها الغموض، مما استدعى تعديل موادها او استبدالها في وقت قصير من صدورها. لذلك تعكف اللجنة النيابية الفرعية على دراسة القانون للانتهاء منه قبل نهاية ولاية المجالس البلدية القائمة، حدا اقصى في 31 ايار المقبل، بعد تمديد ولايتها مرتين.

"الامن العام" التقت عضو اللجنة النائب رائد برو الذي كان رئيسا لبلدية عين الغويبة من العام 2004 لغاية 2020 قبل انتخابه نائبا عن بلاد جبيل في العام 2022، فحمل خبرته الى تلك اللجنة وساهم في اغناء نقاشاتها الهادفة الى عصرنة قانون البلديات، وكان معه الحوار الاتي:

■ كيف هي طبيعة عمل لجنة تحديث قانون البلديات؟

□ الحكومة لم تقدم مشاريع قوانين، لدينا القانون القديم الصادر في العام 1977، وبعض المراسيم الاشتراعية الصادرة سابقا، وهناك مجموعة من اقتراحات القوانين الواردة من النواب. نحن كلجنة داخلية وبلديات ودفاع جمعنا اقتراحات القوانين وادرجناها في اطار واحد وعرضناها للنقاش داخل اللجنة، بمعنى اننا نناقش القانون القديم والاقتراحات الحالية الموجودة واضفنا اليها آراء النواب المستجدة، وذلك من اجل تعديل مادة قديمة او اضافة مادة جديدة نتيجة رؤية استشرافية للعمل البلدي المستقبلي، علما ان القانون القديم يتضمن 144 مادة، واللجنة بلغت المادة 100 في نقاشها. قسمنا النقاش الى قسمين، فهناك مواد في قانون البلديات تم تعليقها حتى لا نؤخر النقاش داخل اللجنة، باعتبار ان هذه المواد تحتاج الى تشاور سياسي وهي تنطوي على ابعاد سياسية تمثيلية انتخابية، وبالتالي اردنا تغليب البعد التنموي البلدي التقني الفني المالي الاداري على النقاشات من جهة، ومن جهة ثانية اتاحة الفرصة امام النواب لاجراء مباحثات مع كتلهم النيابية لتحديد موقفهم النهائي من اصدار اي نص او تعديله او الغائه.

■ ما هي ابرز الاقتراحات التي جرى تأجيل البحث فيها؟

□ ابرز الاقتراحات التي تم ترحيلها للدرس لكي لا تشكل عائقا في مسيرة تحديث القانون تتعلق بقانون الانتخاب البلدي لجهة خضوعه للنظام النسبي او الاكثري. كذلك مسألة تعديل مدة ولاية المجلس البلدي حيث هناك من يقترح ان تحدد بست سنوات مثلها مثل ولاية رئيس الجمهورية، وهناك من يقترح اعادتها الى اربع سنوات لتبقى مثل ولاية مجلس النواب، وهناك من يقترح جعلها خمس سنوات. اضافة الى تعديل آلية انتخاب رئيس البلدية او نائبه، حيث هناك من يقترح انتخابهما بالاقتراع الشعبي المباشر، اي ان الناخبين هم الذين ينتخبون رئيس البلدية ونائب الرئيس لدى انتخابهم بقية اعضاء المجلس البلدي، وعلى المرشح للرئاسة ولنيابة الرئاسة ان يعلن ترشيحه رسميا وسلفا لذلك، وهناك من يفضل الابقاء على الالية المعمول بها، اي ان الاعضاء هم من ينتخبون الرئيس ونائبه.

■ كيف تمت مناقشة مواد القانون التي اصبحت اقتراحات قوانين؟

□ لقد كانت منهجية النقاش ترتكز على تناول القانون البلدي مادة مادة، ونستحضر خلال درسها اقتراحات القوانين الموجودة، بالاضافة الى رأي ووجهة نظر مجموعة من البلديات الكبرى المشاركة في النقاش لاسيما بلديات بيروت، جونيه، طرابلس، الغبيري وغيرها. كما حرصنا على الوقوف على اراء مجموعة من الجمعيات الاهلية المعنية بالملف البلدي، وكذلك ملاحظات ممثل وزارة الداخلية والبلديات. مما لا شك فيه، اضفت هذه الحلقات من النقاش بين هؤلاء المشاركين غنى على التشريعات، خصوصا وان هناك نوابا كانوا رؤساء بلديات ولديهم التجربة والخبرة في هذا المضمار.

■ ما هي ابرز التعديلات التي تم التفاهم على اقرارها؟

□ بعد ان استعرضنا القانون مادة مادة، تمكنا من تطوير جزء مهم منه والتوافق عليه، ومن ابرز هذه المواد تلك المتصلة بواجبات رئيس واعضاء المجلس البلدي حيث كانت البلديات تعاني من خلل كبير على هذا الصعيد، اذ اوجبت المادة القديمة ان تقدم البلدية موازنتها من دون ان تلزمها تقديم خطة، وبالتالي فان رئيس البلدية او المجلس البلدي يمكنه على سبيل المثال صرف 100 مليون على صيانة الطرق و50 مليونا على الصرف الصحي وما شابه ذلك، فهذه المصاريف هي جزء من الكل. اين الكل؟ واين الخطة؟ واين الرؤية؟ بمعنى ان البلدية اذا اتخذت قرارا بانجاز جزء من مشروع فمتى تستكمله اذا لم تضع خطة مدروسة؟ لذلك فان التعديل الزم رئيس البلدية تقديم خطة في العام الاول من بداية ولايته، بحيث تكون الموازنة السنوية ترجمة لسنة من الخطة الموضوعة. اما المادة الثانية، فتتعلق ببعض البلديات التي كانت تتخذ قرارا بغالبية اعضائها ولا تنفذه ارضاء لمجموعة من اعضاء البلدية، اذ كان يقوم رئيس البلدية بصفته رئيسا للسلطة التنفيذية بحجب التنفيذ عن هذا القرار، فاتفقنا على ادخال مادة على القانون تلزم رئيس البلدية المباشرة تنفيذ قرارات المجلس البلدي خلال عام، بمعنى ان المجلس البلدي اذا اضطر الى اتخاذ قرار نتيجة ضغط الاهالي لتنفيذ مشروع في نطاقه الجغرافي، فلم يعد بمقدور رئيس البلدية المماطلة او تجاهل انجاز المشروع تحت اي ذريعة كما كان يحصل سابقا. تم الاتفاق ايضا على تحويل البلدية الى ضابطة عدلية، وجرى التفاهم على كيفية تخطي الاشكالية التي طرحتها وزارة الداخلية عن الازدواجية التي ستنشأ بين قوى الامن الداخلي وشرطة البلديات لأن البلدية الحالية ليست ضابطة عدلية الا بالجرم المشهود وهي لا تستطيع مخابرة المدعي العام ودورها يقتصر على تسليم المخالف او المتهم الى المخفر. فهذه الالية اضعفت حضور النظام العام في النطاق الجغرافي للبلدية، لأن المخفر لا يستطيع متابعة جميع القضايا وملاحقتها، فقد درسنا هذه المسالة بامعان واتفقنا على حصر الضابطة العدلية للبلدية ببعض الملفات المعنية بها بشكل

عضو اللجنة الفرعية لتحديث قانون البلديات النائب رائد برو.

> **اعطاء البلديات صلاحيات ضابطة عدلية بيئية واقتصادية وصحية**

مباشر وهي غير موضع اهتمام من قبل قوى الامن الداخلي، وذلك منعا لتلك الازدواجية، واعطينا البلدية صلاحية الضابطة العدلية في الاحراج للمحافظة على المساحات الخضر، وفي مراقبة سلامة الغذاء، ومراقبة الاسعار على انواعها. تكمن اهمية هذه المادة بانها تدفع الامور خطوات مهمة في اتجاه تحقيق اللامركزية الادارية الموسعة عندما تتحول البلدية الى ضابطة عدلية بيئية واقتصادية وصحية.

■ اليس من المفروض ان تعمل البلدية على اعادة تأهيل عناصر شرطتها عندما تتحول الى ضابطة عدلية لتواكب هذا التحول المهم؟

□ لقد لاحظنا ذلك في الية تعيين عناصر شرطة البلدية، حيث الشروط المطلوبة لتعيين قائد شرطة للبلدية باتت تتماهى مع مواصفات ضابط الجيش او قوى الامن الداخلي، واوكلنا الى جهة متخصصة في وزارة الداخلية القيام بدورات تدريبية لهؤلاء العناصر لكي يكتسبوا مهارات تمكنهم من ان يكونوا على مستوى المهام المطلوبة. كما ادخلنا تعديلا يطلب من البلدية ان تعتمد نظاما داخليا من النماذج المقترحة امامها وليس ان تقترح نظاما داخليا، لانه عندما يكون هناك نظام داخلي للبلدية يصبح من السهل عليها ادراج التوصيف الوظيفي لشرطة البلدية وقائدها.

■ هل هناك من تعديلات اضافية؟

□ طبعا، الزمنا البلدية انشاء منصة الكترونية لنشر قراراتها لكي يتمكن الناخبون من الاطلاع عليها تحقيقا للشفافية وحسن المراقبة بعد كانت تنشر لصقا في لوحة الاعلانات. وشملت التعديلات ايضا الغرامات وتحسين الواردات، وهناك فكرة يتم مناقشتها لنقل صلاحية السهر على تطبيق قانون البناء الى البلديات. المهم في هذه التعديلات حسم موضوع النزاع داخل البلدية، بمعنى ان المجلس البلدي اذا كان يتألف من 9 اعضاء مثلا، وفي حال استقالة 4 من اعضائه يبقى قائما، لكن في حال استقالة العضو الخامس لا يعتبر منحلا حكما اذ اوجب التعديل تعيين مكانه الخاسر الاول لضمان استمرارية العمل البلدي. لم نذهب ابعد من ذلك في تعيين الخاسرين، حتى لا نشوّه مسألة تمثيل الناخبين.

■ هل شملت النقاشات مسألة اتحادات البلديات؟

□ بالطبع عملنا على تعزيز صلاحيات اتحادات البلديات بالتوازي والتماهي مع البلديات، علما ان كل الاصلاحات التي ادخلناها على البلديات شملت اتحاداتها.

■ ما مدى استعداد كتلة الوفاء والمقاومة التي تنتمي اليها لخوض الانتخابات البلدية والاختيارية المقبلة؟

□ نحن مقتنعون بضرورة اجراء هذا الاستحقاق في موعده الدستوري، لأن المجالس البلدية والاختيارية ترهلت وتعبت، وبات هناك العديد منها مشلولا ومنحلا.